من العمل السياحي مهمة وطنية ومحلية وحتى عالمية في بعض القضايا المتعلقة بالسفر والسياحة .

ولابد من الإشارة إلى التطورات التي تتسابق الدول لإدخالها في ميادين السياحة مثل استخدام التكنولوجيا في المهام والأعمال السياحية كالحجز والترويج والدلالة والاتصالات والنظم والتشريعات . . . . إلخ .

مفهوم السياحة المستدامة:

تبين في مقدمة هذا الدليل بأن تقرير عام ١٩٨٧ " المستقبل بشكل عام " الذي أعدته الهيئة العامة للبيئة والتنمية للأمم المتحدة أنها عرّفت سياسة التنمية المستدامة بأنها التي **'تلبي الاحتياجات الحالية دون المساس في الصلاحية لمستقبل الأجيال وتأمين احتياجاتهم'** وفي مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية الذي عرف بقمة الأرض الذي انعقد في ريودي جانيرو عام ١٩٩٢ ، عدّل تعريف التنمية المستدامة ، وتبلور مفهومها في برنامج ٢١ الذي اعتمده المؤتمر ، ومنذ ذلك الحين تبنته حكومات وشعوب عديدة كسياسة أساسية للتنمية ، المنظمة العالمية للسياحة تبنت قواعد الاستدامة في السياحة ، وبلورت أسس التنمية المستدامة في مجالات التخطيط السياحي ودراسات التنمية ، وقد عرفت المنظمة العالمية للسياحة السياحة المستدامة كما يلي : **'التنمية المستدامة للسياحة هي التي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل ، إنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة'** . وفي إطار ذلك التعريف الأساسي يمكن التفصيل في أمور الاستدامة في السياحة من خلال النقاط التالية :

- الاستدامة تقتضي المحافظة على الموارد الطبيعية والتاريخية والثقافية والموارد الأخرى المتعلقة بالسياحة ، بهدف ضمان الاستمرار بصلاحية استخدامها في المستقبل كما هي تقدم الفوائد للمجتمع حالياً ، لأن أهمية الاستدامة في السياحة مرتبطة باعتماد السياحة

على تلك الموارد كمشوقات وكسلع تجذب السياح، فمعالم البيئة الطبيعية والمواقع التاريخية والتراثية والأثرية في المكان هي راس المال الثابت، فإذا كانت تلك الموارد مشوهة أو مهملة فإن السياحة تبقى بعيدة ومتعذرة، ولهذا فإن البداية في تحقيق الاستدامة لتلك المواقع تبدأ من حمايتها وصيانتها بشكل يمهد لتطويرها وتقديمها ضمن العرض السياحي بالشكل المناسب.

- تنمية السياحة وفق قواعد الاستدامة تؤمن تخطيطها وإدارتها ويجنبها المشاكل البيئية أو الاجتماعية، وتدفع السلطات لدراسة وتحديد طاقة الاستيعاب وتعليمات الاستخدام لتلك الموارد من قبل السكان والسياح ونظام الإشراف والضوابط المتعلق بتلك الأمور.
- معايير ومستويات الجودة في البيئة هي ناحية مهمة في عملية اتخاذ قرار الزيارة من قبل السائح، والسياحة تكون الحافز للسكان والزوار لتحسين شروط البيئة في المقاصد السياحية.
- لقد أصبح انطباع السائح عن المكان قبل وأثناء الزيارة عاملاً مهماً في مدى إقبال السياح والزوار على الزيارة، فالمنتجعات القديمة كمثال، والمنشآت السياحية تتطلب دوماً تحديثاً دورياً لتبقى مستمرة في مواكبة متطلبات السائح وتحقق أهدافها التسويقية.
- عوائد السياحة تنعكس على المجتمع المحلي وعلى السلطات المحلية أن تعمل على توزيع معظم تلك العوائد على أوسع شريحة من السكان المحليين، وبذلك يصبح أولئك السكان عنصراً داعماً لتحقيق شروط الاستدامة للسياحة.
- والجدير بالذكر أن الإطار السياسي لتنفيذ الاستدامة ضروري وحيوي لما يحويه من توجيهات وتعليمات وضوابط تشرف السلطات المحلية على تطبيقها بمراقبة وتتبع مستمر وشامل.

أجنده ٢١ (برنامج) هو برنامج شامل للعمل اعتمد من ١٨٢ دولة في قمة الأرض ١٩٩٢، التي استهدفت مواضيع البيئة والتنمية على المستوى العالمي،

وبرنامج ٢١ يقدم مخططاً تفصيلياً لتأمين مستقبل مستدام لكوكب الأرض، وفي إطار البرنامج أعدت المنظمة العالمية للسياحة ومجلس السفر والسياحة العالمي تقرير(برنامج ٢١) لصناعة السفر والسياحة **'نحو تنمية مستدامة بيئياً'** وقد بين التقرير بأن صناعة السفر والسياحة يمكن أن تلعب دوراً هاماً في الوصول إلى أهداف البرنامج ٢١ العالمي.

وبرنامج ٢١ لصناعة السفر والسياحة تضمن تحديداً ما يلي:

- على المؤسسات الحكومية - إدارات السياحة الوطنية - ممثلي الهيئات التجارية - عليهم وضع نظم وأساليب تبلور وتتوافق مع اعتبارات التنمية المستدامة في عملية صنع القرار، وتحديد الأعمال الضرورية لتحقيق التنمية السياحية المستدامة.
- بالنسبة للشركات، الغرض الرئيسي هو وضع نظم وإجراءات لتحقيق مواضيع التنمية المستدامة كجزء من مهمة الإدارة، وأن تحديد الأعمال الضرورية لتحقيق التنمية السياحية المستدامة.

والخلاصة يمكن تحديد محاور التنمية المستدامة للسياحة بثلاثة ميادين:

الأول :- مراعاة قواعد البيئة ونظمها.

الثاني :- احترام الثقافة المحلية وطابعها.

الثالث :- ترشيد استخدام الموارد السياحية لتبقى صالحة للأجيال والمستقبل.

برنامج ٢١ أبرز مواضيع ومهام ذات أولوية، والموضوع المحدد بالبند الرابع يخص التخطيط للتنمية المستدامة للسياحة، لأنه على السلطات المحلية مسؤوليات أكبر في مجال التنمية والتخطيط لمكونات السياحة والتسهيلات والبنية التحتية في مناطقهم، ولهذا ركّزنا على مهام السلطات المحلية في هذا الدليل، ويتضمن البيان التالي ملخصاً عمّا تضمنه الفصل الرابع من البرنامج ٢١:

أجنده ٢١ للسفر والسياحة - البند الرابع : تنمية السياحة المستدامة

الأهداف : تطوير وتطبيق معايير تخطيط استخدام فعال للأرض بشكل يحسن الفوائد البيئية والاقتصادية للسفر والسياحة ، والإقلال من التدهور في الموارد البيئية والثقافية .

السياحة لها موارد ضخمة لتؤمن رخاء اقتصادياً وتحسن البيئة للمقاصد التي تعمل ، فالتخطيط والإدارة الضعيفان سيؤثران سلباً على الموارد التي يعتمد عليها ، ويمكن تجنب التدهور البيئي والثقافي بتبني تطبيق قواعد تخطيط مناسبة ، والمنظمات المذكورة في ذلك الفصل مستعدة لتقديم المشورة حول تلك القواعد التخطيطية ، وتسهيل المناقشة مع الأطراف المعنية من أجل التمكن من تطبيقها في هذا المجال المؤسسات الحكومية ، وزارات السياحة وغيرها ، والمؤسسات التجارية يجب أن تعمل :

- مع سلطات التخطيط المحلية والإقليمية لنشر الوعي حول المشاكل الموجودة المتعلقة بالتخطيط والإدارة السياحية الضعيفة .
- على إرشاد السلطات المحلية حول التنمية المستدامة للمقصد بتزويدها بأدلة ومراجع مثل منشورات المنظمة العالمية للسياحة .
- مع قيادة التنمية السياحية في المناطق الحساسة والمواقع المحمية ، وقد يتضمن ذلك توفير شروط بيئية خاصة قد تضطر المخطط إلى قرار ضد تنفيذ أية تنمية .
- على التأكد من أن المعايير والضوابط والتعليمات المخططة قابلة للتطبيق وهي متوازنة مع سياسات فعالة للتنفيذ تطوعاً أو بوسائل نظامية .
- على مساعدة السلطات المحلية والإقليمية لتحديد الاستيعاب في المقصد ، وخاصة في أزمات الزحام (الماء- الطاقة البنية التحتية . .) والعوامل البيئية (نظم الصحة البيئية والتنوع الحيوي) والعوامل الثقافية .

= في مجال النقل :

- تطوير وتحسين نظم النقل : أسعار مدروسة فعالية – أقل تلويثاً للبيئة .
- العمل مع السلطات المحلية والشركات للتأكد من كفاءة العمل في النقل العام ، وتأمين البنية التحتية للنقل .
- التأكد من أن التنمية السياحية مخصصة لأماكن مخدمة بالنقل العام ، أو يتم تخطيط النقل الخاص .
- العمل مع المؤسسات الحكومية وشركات السفر والسياحة لتأمين طرق للدراجات ، أو ممرات السير للمشاة السياح والمقيمين ، ووضع الأسس للإقلال من الحاجة لاستخدام الآليات بمحرك الخاصة للسفر إلى أو داخل مقاصد العطل .
- لفت الانتباه إلى إدارة فعالة للنقل الجوي والبري .
- تحقيق التكامل بين استخدام الأرض وتخطيط النقل للإقلال من الطلب على النقل .
- التأكيد على أن السياحة وتنمية الشواطئ متكاملان ، ولهذا فإنهما يحتاجان لسياسات مناسبة كما تعمل منظمة الراية الزرقاء للمحافظة وتأمين الاستجمام البحري للسياح .
- استخدام السياحة كوسيلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وحماية البيئة في المناطق الحساسة مثل مواقع شاطئية مناطق جبلية أو مناطق ذات تنوع حيوي فريد .

السياحة المستدامة والمستقبل :

النمو الاقتصادي يهدف بشكل أساسي إلى تحسين مستوى المعيشة للشعب ، وعندما يحدث النمو ، فإن ما يتوقع هو أن موارد أكثر ستصبح متاحة لناس أكثر . وأثر هذا التعاظم في إتاحة الموارد ليس محدوداً برفع الأجور الحقيقية والاستهلاك فحسب ، بل يتسع أيضاً للنواحي النوعية في حياة المجتمع مثل صحته وتعليمه وفنه وثقافته . . ، ويستفيد المجتمع من تعاظم قدرة التطوير لدى الدولة التي تزيد الموارد كنتيجة للنمو الاقتصادي ، فالحكومة التي تستهدف تطوير نوعية حياة المجتمع تبدأ بتطوير خدماتها ، وذلك بنشر التعليم والرعاية الصحية وحماية البيئة وأمن وسلامة المواطن ، بالتخطيط وتنفيذ البرامج التي توضع لذلك .

تلك الخدمات وتطويرها تبدو من خلال مفهوم النمو الاقتصادي نتيجة، ولكنها تعتبر سبباً في الوقت نفسه، ولكن الموارد البشرية والطبيعية هما أساس التنمية لا يمكن أن يستمر الزمن غير محدود في العطاء بنفس المعدل، وهذا ما دفع العالم إلى بلورة مفهوم الاستمرارية والتوازن (الاستدامة) وهي لم تعد نظرية فحسب، ولكنها مبدأ وأساس في مجال الاقتصاد والسياحة، فضغوط السكان والتنمية وضعت الأرض في وضع حساس وخطير ومستقبل مجهول يمس مصير الإنسان ككل على هذا الكوكب، فالأصناف العديدة من الحيوان والنباتات التي عاشت آلاف السنين بدأت تختفي وتنقرض بسبب تحويل بيئتها الطبيعية أو إلغاء شروطها بالتنمية، والتغيرات في التنوع البيئي والثقافي تحت ضغط التوسع المدني والتصنيع أوجد خطين متناقضين:

الأول: الدول تحقق تقدماً وتصبح أكثر إنتاجية وفاعلية.

الثاني: الفقر والجوع والحروب تشيع في أنحاء كثيرة من العالم.

والسياحة كنشاط اقتصادي وإنساني يساهم في تلك الظواهر، فمن جهة تنتشر الخدمات والمنشآت السياحية الراقية والمريحة، ومن جهة أخرى تقل فرص السياحة لشرائح اجتماعية بسبب التكلفة العالية لمقدرات تلك الشرائح.

في إطار مفهوم الاستدامة، أصبحت صناعة السياحة في مقدمة اهتمامات وجهود الباحثين والمخططين لإعادة النظر في الأسس والأولويات التقليدية في الأعمال والأنشطة السياحية التي يمكن أن تضر الثقافة والبيئة. في السنوات الأخيرة، أصبحت تلك الجهود أكثر تركيزاً وصرامة وأعطت نتائج مشجعة، والأهم من ذلك التركيز على الاستعدادات لإنجاز وتطبيق مفهوم الاستدامة في القرن ٢١. في أواخر عام ١٩٩٧ دعت المنظمة العالمية للسياحة إلى عقد مؤتمر لوزراء السياحة لآسيا والباسيفيك عن السياحة والبيئة، وقد غُطي المؤتمر بكثافة مواضيع فنية واسعة تتعلق بالسياحة المستدامة، وصدر عن المؤتمر '**إعلان مالي للسياحة المستدامة**' فقد أوضح الاهتمام العالمي الرسمي بمبدأ الاستدامة، وأوضح وجود إحساس وإلحاح لبذل الجهود لحماية البيئات الطبيعية في المقاصد، وخاصة الجزر الصغيرة أو المناطق المحمية أو الحساسة التي تنعكس عليها السلبيات تدميراً.

المثل التاريخي " كل الطرق تؤدي إلى روما " نشأ عندما كانت روما مركز العالم الغربي، وهو في الواقع يصف مركز السفر والسياحة في عهد روما، والآن وبعد مضي أكثر من ألفي سنة على ذلك الوضع أصبح العالم كله ميداناً فسيحاً للسياحة والسفر.

ووصلت المفاهيم إلى أن النظر للقرن الحادي والعشرين القادم بالنسبة للسياحة يكون ضمن محورين أساسين:

'النمو والاستدامة' وهذان المحوران هما أساس التوقع للمستقبل.

فالنمو له عوامله ومتغيراته في مجال السياحة والسفر، والاستدامة هي ضمان المستقبل وفق مراعاة العوامل الاجتماعية والثقافية والبيئية للجماعات والدول والأقاليم في العالم.

هناك إجماع وقناعة أساسها الدراسات والأبحاث بأن صناعة السياحة والسفر ستستمر بالنمو بمعدلات متزايدة (تسارع) في القرن القادم، في ظل نظرية دوافع السفر (الفصل السابع) ومن الواضح أن اعتبار الإنسان للسفر سوف يستمر في كونه غريزة إنسانية ذات قيمة للإنسان لزيادة معارفه وإشباع رغباته، والتقدم التكنولوجي والتخطيط سوف يجعلان السفر الدولي متاحاً وممكناً ومريحاً للإنسان أكثر وأكثر.

وأصبح واضحاً كذلك أن النمو في السياحة سيكون له حدان، فمن جهة ستوفر السياحة العوائد وفرص العمل لتساعد في دعم اقتصاد المقصد، ولكن من جهة أخرى قد تساهم في تسريع التغيرات الثقافية والاجتماعية والبيئة الطبيعية فيه، كما لا يمكن اعتبار النمو مؤكداً بالنسبة لموقع محدد في واقع وجود مقاصد جديدة دائماً، أو عندما يتغير اتجاه الطلب السياحي نتيجة تفضيل السياح لمقصد على آخر بسبب الخيارات التي تقدم في ميدان المنافسة.

تساؤلات كثيرة مطروحة في مجال السياحة مثل: هل ستكون السياحة أو لا تكون مفيدة للبيئة وأفراد المجتمع المضيف؟ فنجاح السياحة لم يعد يقاس بمجرد زيادة أعداد القادمين، أو عوائد السياحة أو الإنفاق على الترويج والتسويق، ولكن بمساهمتها في نوعية الحياة الإنسانية وتحقيق التكامل في البيئة الطبيعية، وتلك الأهداف أصبحت اليوم الأكثر طلباً، ولتحقيقها يجب على الخبراء وخاصة المختصين منهم بمجالات السياسة والتخطيط أن يطوروا طرق التحليل ومقاييسه للوصول إلى توقعات مستهدفة وإدارة التأثيرات الناجمة عن التنمية السياحية.

مواضيع النوعية في مستقبل السياحة تتوضع في قلب موضوع الاستدامة، وستكون النوعية في القرن ٢١ هي نقطة التقاطع الرئيسية في عناصر السياحة ومشوقاتها ومكوناتها، والسياح سوف يقبلون على خبرات موثقة عن تلك العناصر الموصوفة بالنوعية العالمية، ولذلك ستتكثف الجهود لإنشاء سياحة نوعية تقدم عنها معارف وصور واقعية بأساليب حديثة، إن النمو والنجاح يمكن أن يكون مرحلة عابرة في حياة المقصد، وحتى ذلك النجاح يمكن أن يخلق مشاكل مثل الزحام والتضخم النقدي والمضاربة العقارية ونفور السكان. . ويمكن أن تكون بذور تدهور المقصد.

بعض المفكرين الخبراء في التنظيم الاقتصادي والاجتماعي (كارل ماركس) لاحظوا بأن السياحة تحوي بذاتها بذور انهيارها إذا كان نموها عفوياً ودون تخطيط، ولهذا تبلور حديثاً مفهوم السياحة المستدامة لتجنب سلبيات السياحة، وذلك بإعادة صياغة أولويات الأهداف من السياحة باتجاه توازن مقبول بين نمو واقعي ووضع بيئي على المدى البعيد.

وفي الواقع، فإن وضع توقعات بعيدة المدى مستهدفة ومدروسة للسياحة سيؤمن بقاء المقاصد الشهيرة التي شهدت تراجعاً في النوعية بالسنوات الأخيرة في منتجاتها والحركة السياحية باتجاهها في أمل العودة إلى الازدهار من جديد.

السياحة المستدامة والبيئة:

مفهوم الاستدامة (قابلية الديمومة) نشأ من إدراك أن الموارد المحدودة للأرض لا يمكنها تزويد الإنسان والنمو الصناعي دون حدود، فالتنمية لها آثار ونتائج.

١ ـ التنمية المستدامة :

في السنوات الأخيرة برز موضوع التنمية المستدامة عالمياً كأسلوب جديد لطريقة تفكير واتجاه إستراتيجي ومحوره: تطوير مستويات المعيشة ـ تحقيق العدالة الاجتماعية ـ الحفاظ على الموارد، وهكذا تبلورت الأسس الرئيسية للديمومة في:

- **التوازن البيئي :** الذي يوجه التنمية إلى المحافظة على البيئة الأساسية والتنوع الحيوي والموارد الطبيعية.
- **التوازن الاجتماعي والثقافي :** لتأكيد مبدأ إشراف الناس على شؤون حياتهم بما يحقق ثبات القيم الثقافية للمجتمعات، وتجنب التأثيرات السلبية، كما تقوي وتحافظ على الهوية المحلية وذلك باشتراك الناس في التخطيط والتنفيذ.